جدد مطالبه بضرورة دعمها خصوصاً بعد أزمة «كورونا»

الفضل : لا بد من إنقاذ أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الانهيار الاقتصادي

أحمد الفضل

طالب النائب أحمد الفضل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بالتدخل وإنقاذ أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الانهيار الاقتصادي جراء تداعيات أزمة كورونا.

وقال الفضل في تصريح بمجلس الأمة امس إن لجنة تحسين بيئة الأعمال اجتمعت في شهر يوليو الماضي وعدة جهات حكومية بهدف تنشيط بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد الضرر الذي تعرضت له مؤخرًا بسبب تلك الأزمة.

وأضاف أن اللجنة اتفقت وتلك الجهات على أن تكون هناك لائحة للمشتريات تصدرها وزارة المالية بالممارسة وليس المناقصة للمشاريع دون 75 ألف دينار دعمًا وتعويضًا لأصحابها عن الأضرار التي لحقت بهم، مشيرًا إلى أن "ما اتفق عليه تم رفعه لوزير المالية".

وأشار إلى أنه منذ شهر يوليو الماضي صدر التعميم رقم 5 لسنة 2020 بشأن نظام الشراء للجهات العامة وكان المأمول من هذا النظام أن يتم فيه إنصاف أصحاب تلك المشاريع خاصة بعد إبداء اللجنة رأيها وتبني الحكومة له وتوجيهه لوزارة المالية من خلال الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولفت الفضل إلى تأييد الصندوق الوطني لطرح اللجنة في ضرورة منح المشاريع ذات القيمة التي دون 75 ألف دينار لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وانتقالها للسوق العام في حالة عدم وجود منفذ من خلال الأفضلية السعرية.

وأكد رفض اللجنة للتغييرات التي تمت من خلال تمييزها فقط بميزة الأفضلية السعرية، وتطبيق نص قانون المناقصات عليها، معتبرًا أن تعميم وزارة المالية جاء مشوهًا ولا يفيد أصحاب تلك المشروعات أو يعوضهم عن خسائرهم.

واعتبر أن استمرار مطالبة الحكومة أصحاب المشاريع بدفع كافة الرواتب من شهر مارس إلى اليوم على الرغم من تفاهم أصحاب المشاريع مع عمالتهم أمر يحتاج إلى تدخل من سمو رئيس مجلس الوزراء لإنقاذهم. وأضاف "قدمنا للمعنيين في الحكومة الطريقة الصحيحة لقبول تخفيض أصحاب العمل الكويتيين عدد العمالة الوافدة التي لديهم، وأن هذا منصوص عليه في قانون العمل في القطاع الأهلي بمادته رقم 57".

وقال الفضل إنه "لا يحتاج إلى تقديم استجواب حتى يثبت لسمو رئيس الوزراء أن أداء وزير المالية ليس على ما يرام، متسائلًا "لماذا تريدوننا أن نمر بتأزيم حتى يقتنع سموكم بوضع وزيري المالية والشؤون".

وبين الفضل أن رد هيئة القوى العاملة على الاقتراح برغبة الذي تقدم به لتجديد الرخص للشركات التي لم تدفع كامل الرواتب بقرار من مجلس الوزراء أن القانون المشار إليه لم يستثن إلا أنشطة محددة مثل الصيد والرعي.

وأشار الفضل إلى أن المذكرة الإيضاحية للقانون لم تؤيد هذا الرد، معتبرًا أن فهم الهيئة للنص فيه قصور ولا يصب في صالح أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

العدساني: استمرار النهج الحكومي الحالي بمعالجة الملفات يستوجب محاسبتها

رياض العدساني

قال النائب رياض العدساني إن وزير المالية براك الشيتان لم ينفذ تعهده بزيادة التمثيل الحكومي في التشكيل الجديد لمجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، معتبرًا أن تولي القطاع الخاص رئاسة مجلس الإدارة لا يتناسب مع حصصه في رأس المال.

وأوضح العدساني في تصريح بمجلس الأمة أن حصص الحكومة في بيت التمويل تقدر بـ ٤٨٪ وهي نسبة أغلبية تتيح لها تولي رئاسة مجلس الإدارة، ولكن ما حدث أمر مختلف تمامًا، فالقطاع الخاص والتجار هم أقلية ومع ذلك ذهبت الرئاسة للقطاع الخاص.

ولفت إلى أن الوزير لم ينفذ تعهده بزيادة تمثيل الحكومة في البنك وأن تكون رئاسة الإدارة للحكومة، معتبرًا أن الوزير أخفق في عمله ولم يحقق المصلحة العامة.

وبين العدساني أن الاستجواب كان يهدف إلى المحاسبة الحقيقية للوزير حيث تضمن أيضا محورًا عن الوثيقة الاقتصادية التي تم سحبها، مؤكدًا أن استمرار هذا النهج يستوجب محاسبة الحكومة بمن فيها رئيس الوزراء دون تهاون.

وفي موضوع آخر طالب العدساني بإحالة ملفات النواب الذين عليهم شبهات مالية وتضخم حسابات إلى النيابة العامة.

وشدد على ضرورة التعاون بين الجهات الحكومية وتحويل كل الملفات إلى النيابة العامة ثم إلى المحاكم، مؤكدًا متابعته لهذه الملفات منذ دخوله البرلمان، حيث لا يمكن للمشرع الذي يراقب الحكومة أن يكون هو المستفيد منها وتتضخم حساباته، ويجب محاسبة المخالف والمتجاوز.

أجلت بحث اقتراح بشأن إعادة تنظيم منطقة الصوابر

لجنة العاصمة بـ «البلدي» : تطوير مركز ضاحية الروضة

جانب من اجتماع لجنة العاصمة

أوصت لجنة العاصمة خلال اجتماعها برئاسة عبدالعزيز المعجل بالموافقة على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية تطوير مركز ضاحية الروضة الكائن ضمن منطقة الروضة قطعة 2.

وقال المعجل ان اللجنة اجلت بحث اقتراح العضو عبدالوهاب بورسلي بشأن اعادة تنظيم منطقة الصوابر وذلك لحين الانتهاء من المخطط الهيكلي الرابع للدولة، وتمت إعادة طلب بشأن تنفيذ البند الثاني من قرار مجلس الوزراء 1337 بشأن تحويل المنطقة الحرة في الشويخ لصالح وزارة المالية أملاك خاصة منطقة تجارية متعددة الأغراض إلى الجهاز التنفيذي لتحديث الرد.

وأضاف: تمت احالة كتاب شركة نقل وتجارة المواشي بخصوص مسلخ وسوق الماشية المركزي بمحافظة العاصمة بمنطقة الري إلى الجهاز التنفيذي لإعداد تقرير للجنة، وإحالة الاقتراح المقدم من رئيس المجلس البلدي أسامة العتيبي بشأن توسعة مسجد في منطقة الفيحاء قطعة 9، وذلك من خلال اقتطاع جزء من مساحة المدرسة المجاورة للمسجد لخدمة المنطقة إلى لجنة حماية أملاك الدولة، وأبقت اللجنة على جدول أعمالها اقتراح العضو د.حسن كمال بشأن رؤية البلدية لجزيرة فيلكا، كما وافقت على اقتراح العضو مشعل الحمضان بشأن عمل مطب صناعي في منطقة كيفان قطعة 6 شارع 4، وحفظت اللجنة اقتراح العضو حمد المدلج بشان تسمية حارة لممارسة رياضة الدراجات الهوائية باسم المرحوم سعد مصلح السبيعي لاعب نادي كاظمة.

وتابع: تم حفظ اقتراح العضو عبدالعزيز المعجل بشأن تسمية أحد شوارع منطقة كيفان أو أية منطقة أخرى في الكويت باسم الشهيد النقيب محمد ماجد السكان، ووافقت اللجنة على الطلب المقدم من وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بزحزحة مسجد منطقة الشويخ الصناعية الثالثة قطعة ب، حسب الوضع القائم، وأحالت الاقتراح المقدم من نائب رئيس المجلس البلدي عبدالله المحري بشأن استقطاع جزء لا يقل عن 4000 م2 من مدرسة زينب الابتدائية للبنات لاستخدامه كحديقة عامة محاطة بمضمار للمشي في منطقة الدعية السكنية إلى لجنة حماية أملاك الدولة، وأبقت على جدول أعمالها كتاب اعتماد ترقيم القطع 6،7، 8 بمنطقة الشويخ.

العنزي والمدلج يدعوان لمناقشة أسباب تأخر تنفيذ مشروع جنوب سعد العبدالله

دعا عضوا المجلس البلدي م.حمود العنزي وحمد المدلج الى مناقشة تأخر تنفيذ مشروع جنوب سعد العبدالله الاسكاني خلال جلسة المجلس البلدي القادمة.

وقال العضوان م.حمود العنزي وحمد المدلج في كتابهما الى المجلس البلدي: لقد خصص موقع جنوب مدينة سعد العبدالله للإسكان، وذلك في احدى جلسات المجلس البلدي الا أنه بعد مرور أكثر من ست سنوات مازال المشروع معطلا ولم يتم تنفيذه، ولذا نطلب مناقشة الموضوع بجلسة المجلس الرئيسية نظر لأهميته وإيجاد الحلول المناسبة للمعوقات.

من جهته، أوضح المدلج انه منذ 6 سنوات تم تخصيص ارض موقع جنوب سعد العبدالله للمؤسسة العامة للرعاية السكنية ولم تتخذ أي خطوة في هذا الشأن بحجة وجود عوائق، وللأسف فإن مساعي الغرف المغلقة لم تجد ثمارها، وحان الوقت لوضع النقاط على الحروف، مؤكدا ان مستقبل الأسر متعلق بما سنضع من حلول للمشكلات والتعاون مع مختلف الجهات.

خلال ترؤسه اجتماع اللجنة العليا في البلدية

الجاسم: إحالة أي مسؤول متقاعس عن أداء عمله إلى «نزاهة»

الجاسم خلال الاجتماع عبر تقنية الفيديو

أكد وزير الدولة لشؤون البلدية وليد الجاسم أنه سيحيل أي مسؤول متقاعس الى الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» للتحقيق معه واتخاذ الإجراء المناسب بحقه.

ودعا الجاسم المسؤولين في البلدية إلى الالتزام بالعمل وعدم التقاعس عن أداء الواجبات الوظيفية وفق الاختصاصات الموكلة لكل فرد في قطاعه.

جاء ذلك خلال ترؤس الوزير الجاسم اجتماع اللجنة العليا للتخطيط عبر التواصل المرئي عن بُعد.

ولفت الجاسم الى تشكيل فريق رقابي مهمته رصد مخالفات النظافة والبناء والسلامة في جميع المحافظات وبمختلف الانشطة سواء في السكن الخاص أو الاستثماري أو التجاري والشريط الساحلي والتعديات المقامة على أملاك الدولة، مشددا على عدم التهاون عن اتخاذ الاجراءات بحق المخالفين وتطبيق الأنظمة واللوائح المعمول بها في هذا الشأن، وفي حال اكتشاف أي مخالفة لم تقم الجهة المختصة باتخاذ الاجراء المناسب تجاهها فإن رئيس القطاع المعني ومدير المحافظة ومدير الإدارة سيتحملون المسؤولية القانونية تجاه تقاعسهم عن أداء دورهم المطلوب منهم.

وطالب جميع المسؤولين للعمل بجد واجتهاد ومتابعة الموظفين والمراقبين والأجهزة الرقابية لديهم ومحاسبة المقصرين حتى لا يقعوا تحت طائلة المساءلة القانونية، مشددا على ضرورة الانتهاء من دراسة جميع لوائح البناء خلال الاسبوع المقبل.

من جهة أخرى، وجه الجاسم كتابا أمس إلى مدير عام البلدية، شدد فيه على ضرورة التنبيه على المسؤولين في الجهاز التنفيذي للقيام بأداء واجباتهم الوظيفية على أكمل وجه وتطبيق اللوائح المعتمدة.

وقال في كتابه انه لن يتوانى عن استخدام صلاحياته في حال اكتشاف أي مخالفة لم تقم الجهة المختصة باتخاذ الاجراء المناسب تجاهها، داعيا إلى التنبيه على جميع القياديين ان يتابعوا أداء الموظفين في قطاعاتهم الرقابية والتأكد من التزامهم بتطبيق الأنظمة ومحاسبة المقصرين.

بالتعاون مع جمعية الشفافية

«مكافحة الفساد» : إقامة سلسلة ندوات افتراضية ضمن فعاليات نادي «نزاهة» الصيفي

هيئة مكافحة الفساد

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية إقامة ندوات افتراضية ضمن فعاليات نادي نزاهة الصيفي الثاني خلال الفترة من 20 الى 25 سبتمبر 2020 تحت عنوان "شفافية النظام الديموقراطي".

وتمثل مبادرة النادي الصيفي والذي يأتي هذا العام بنسخته الثانية، بالتعاون بين جمعية الشفافية الكويتية مع "نزاهة" أحد الأنشطة التفاعلية لتكوين ملتقى تثقيفي يتم من خلاله التوعية بمضامين النزاهة والشفافية ومناهضة الفساد وغرس ثقافة متجددة تسهم في نشر المعرفة لدى المجتمع بمخاطر الفساد وسبل الوقاية وممارسة دور أكبر في جهود الحد منه.

وتستهدف هذه الندوات الافتراضية إلى تأصيل المعرفة بالممارسات الديموقراطية ذات الصلة وزيادة الوعي لتحسين الممارسات الانتخابية للخروج بتوصيات من شأنها المساهمة في تحسين أداء المؤسسات البرلمانية وآلية الانتخاب وبتحسين موقع دولة الكويت في المؤشرات الدولية والارتقاء بعملية الإصلاح في الحوكمة والتنمية والشفافية.

وستناقش الندوات الافتراضية عدد من الموضوعات في مجال العملية الانتخابية والتجربة البرلمانية من منظور فني وبشفافية ورؤية وطنية تدعم من جهة أخرى الجهود المبذولة لتفعيل أولويات مبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد "2019-2024" ذات الصلة بتعزيز النزاهة في العمل البرلماني ومنها مراجعة وتعديل النصوص القانونية المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية، وإعداد مدونة سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة وكذلك تدعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية وتوسيع دور منظمات المجتمع المدني في الأنشطة المناهضة للفساد والتعريف بمخاطره ومكافحته وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل الوقاية منه.

وستتناول الندوات والتي سيشارك فيها نخبة من الأكاديميين والمختصين من القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني محليا وخارجيا عدة موضوعات منها حوكمة النظام الديموقراطي والجرائم الانتخابية ودور المؤسسات الرقابية في مكافحتها والتصويت الالكتروني بين الواقع والتشريع ومدونة السلوك النائب البرلماني وثقة الناخب بالعملية الانتخابية.